الأمم المتحدة S/2024/42

مجلس الأمن

Distr.: General
10 January 2024
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (S/2022/832) التي أبلغتُ فيها رئيسَ مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى ردّه المؤرخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (S/2022/833) الذي أخذ فيه علما باعتزامي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة، بتمويل من الميزانية العادية.

وكما تعلمون، فقد أنشأت الأمم المتحدة اللجنةَ المختلطة بهدف تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن المنازعة الحدودية والإقليمية بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية ولترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير انسحاب القوات ونقل السلطة في مناطق محددة على طول الحدود؛ ومعالجة أوضاع سكان المناطق الحدودية المتضررين من عملية تعليم الحدود؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة دعماً لهم.

وواصلتُ من خلال مساعيَّ الحميدة تيسيرَ تنفيذ الحكم. وحتى تاريخه، شملت الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد انسحاب نيجيريا ونقل السلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر 2003)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه 2004)، وفي شبه جزيرة باكاسي (وهي عملية بدأت في حزيران/يونيه 2006 واكتملت في آب/أغسطس 2008)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو 2007)؛ وانتهاء العمل بالنظام الانتقالي الخاص (الذي امتد على فترة خمس سنوات) وممارسة الكاميرون حقها السيادي الكامل على منطقة باكاسي (آب/أغسطس 2013).

ووافقت اللجنة المختلطة أيضا على توصيات الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن رواسب الهيدروكربون المتداخلة على الحدود البحرية (آذار/مارس 2011). وإضافة إلى ذلك، جرى التوصل إلى اتفاق بشأن مسار الحدود البرية الممتدة على طول 050 2 كيلومترا خلّف 50 كيلومترا من الحدود التي لا تزال موضع منازعة.

وأُنجز بنجاح تشييد الأعمدة على طول الحدود في قطعة الأرض 7، مما أسفر عن نصب 213 عمودا إضافيا على طول الحدود. وعُقد اجتماع للجنة التوجيهية للمشروع في دوالا، الكاميرون، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لإتمام الأعمال التحضيرية لمشروع تشييد الأعمدة المقبل (قطعة الأرض 8)

160124 150124 24-00388 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الذي يشمل 262 عمودا، من المقرر أن يبدأ العمل فيه في شباط/فبراير 2024. وحتى تاريخه، أُنجزَ تشييد 82 في المائة من الأعمدة على كامل الحدود البرية.

وعلى مدى عام 2023، واصلت اللجنة المختلطة، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ليوناردو سانتوس سيماو، إحراز تقدم نحو تنفيذ الحكم، بما في ذلك من خلال دعم الحوار والتواصل بين الطرفين. وعقد الممثل الخاص، بصفته رئيسا للجنة المشتركة، اجتماعات ثنائية في أبوجا وياوندي يومي 28 و 29 أيلول/سبتمبر 2023، على التوالي، بهدف المضي قدما في حل مسألة مناطق الخلاف العالقة الثلاثة. ونتيجة لذلك، التزم الطرفان من جديد بتسوية خلافاتهما من خلال الحوار البناء، عِوضَاً عن إحالة المسألة مرة أخرى إلى محكمة العدل الدولية من أجل الحصول على توضيح. كما ناشد الممثل الخاص، خلال الزيارتين اللتين قام بهما إلى أبوجا وياوندي، فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا العمل مع حكومتي البلدين من أجل تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لدعم احتياجات السكان المتضررين من تعليم الحدود.

وبغية المضي قدما بالمشاريع المنفذة في إطار مبادرات بناء الثقة، أوفد فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بعثة مشتركة سريعة لتقييم الاحتياجات بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وحكومة الكاميرون. وتشير النتائج الأولية إلى أن احتياجات السكان الموجودين على طول الحدود في مناطق الشمال وأقصى الشمال وأداماوا تتركز على الحصول على مياه الشرب والسكن والتعليم والغذاء والعمالة، وتشمل جوانب من قبيل تمكين النساء والفتيات، والأمن الشخصي، والنظافة الصحية، والطاقة.

وفي المستقبل، يلزم الاضطلاع بالأنشطة التالية لاختتام عمل اللجنة المختلطة:

(أ) إيفاد بعثات تقييم ميدانية بشأن مناطق الخلاف العالقة الثلاثة، تقودها اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، بما يتيح تيسير توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن مسار الحدود في هذه المناطق؛

(ب) تشييد ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني لأنشطة تعليم الحدود؛

(ج) وضع الخرائط النهائية وإصدار بيان بشأن الحدود؛

(د) تشجيع التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، وتنسيق الرصد الأمني على طول الحدود البرية؛

(هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتضررة من أنشطة تعليم الحدود؛

(و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز، بما في ذلك عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجيا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية.

وأود أن أذكّر بأنه حتى عام 2003، كانت اللجنة المختلطة تموَّل من الأموال الخارجة عن الميزانية. وبعد ذلك، مُولت أنشطتها من الميزانية العادية. وإضافة إلى ذلك، قدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا مساهمات عينية (خبراء عسكريون وقانونيون) للعمل الفني والتقني للجنة. وقدم الاتحاد الأوروبي وألمانيا تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لأنشطة تعليم الحدود. وبين عامي 2018 و 2023، ساهمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا بمبلغ 9 ملايين دولار من المساهمات الطوعية للصندوق الاستئماني وقدمت الدعم الأمني واللوجستي.

وكما كان الحال في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى فعالية العملية من حيث التكلفة والمهام الهامة المتبقية في هذا المنعطف لدعم التنفيذ السلمي لحكم محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب موارد من الميزانية العادية لصالح فريق الدعم التابع للأمم المتحدة لتغطية نفقاته لعام 2024.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

*(توقيع)* أنطونيو **غوتيريش**